عِلمُ المُحْكَمِ وَالمُتْشَابِهِ
عِنْدَ العَلَّامَة الحِلِّيِّ (ت ٧٢٦هـ)

الأستاذ الدكتور
عامر عمران الخفاجي
عميد كلية الدراسات القرآنية ـ جامعة بابل

الباحث
ميثاق عباس هادي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه

عِلمُ المُحْكَمِ وَالمُتْشَابِهِ عِنْدَ العَلَّامَة الحِلّيّ (ت ٧٢٦هـ)

الأستاذ الدكتور
عامر عمران الخفاجي
عميد كلية الدراسات القرآنية ـ جامعة بابل

الباحث
ميثاق عباس هادي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه

المقدمة :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطّاهِرينَ.

اهتمتْ المَدرَسةُ الحِلّية بعلُومِ القُرآنِ ومنها التَّصنيفُ في عِلْمِ المُحكمِ والمُتشابهِ، فقدْ صنَّفَ الشَّيخُ ابنُ شَهرِ آشوب (ت٥٨٨ هـ) كتابَهُ متشابَه القرآنِ والمُختلفَ فيهِ ، وألفَّ ابنُ الكيال أبو عبدِ اللهِ محمَّد بن هارون الحلي (ت٥٩٧ هـ) كتاباً اسمه (مُتشابُه القرآنِ) [١]. وكتبَ السَّيِّدُ عليُّ بن طاوس (ت٦٤٤هـ) كتاباً أسماه المُحكمُ والمتشابُه [٢]، وصنَّفَ العلَّامةُ الحِلِّي كتاباً أسماه (إيضاحُ مخالفةِ السُّنَّةِ للكتاب والسُّنَّة) [٣]، وهو كتابٌ دقيقٌ جداً في بيانِ متشابِه القرآنِ ومحكمِهِ التي خالفَ فيها بعضُ العامة لظواهرِ القُرآنِ الكريمِ.

إنَّ وجودَ المحكمِ والمتشابهِ ضرورةٌ قرآنيةٌ لا ينكرُها أحدٌ ،قالَ اللهُ تعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبابِ﴾ (آل عمران:٧) فالآيةُ صريحةٌ بتقسيمِ الدَّلالةِ القرآنيةِ الى محكمةٍ و متشابهةٍ غير بيتةٍ.

ويعدُ هذا العلمُ مِنْ أهمِ مباحثِ علومِ القرآنِ؛ لأنه يحتاجُ الى معرفةٍ واسعةٍ وتَثَبُتٍ في تحديدِ المُناسَبةِ بينَ المُحكمِ والمُتشابهِ لتَأويلِهِ في الخَوضِ فيه لمعرفةِ تأويلِ المُتشابهِ، وقدْ حصلَ اختلافَ فيه ، وقد سعيتُ باحثاً لإيجادِ أثر العلَّامة الحلِّي في كيفية تعاملِهِ مع هذا العلمِ وبيانِ رأيِهِ فيهِ وذكرتُ طريقتَهُ في تأويلِ المُتشابهِ والاستدلالَ عليها من خلالِ بيانِ تطبيقاتِهِ .

وقدُ تضمنَ البحثُ مقدمةً وتمهيدًا في حياة العلامة ومطالبَ عدةٍ ، الأولُ منها في تعريفِ المُحكمِ والمتشابهِ والتأويلِ لغةً واصطلاحًا ،وجاءَ المطلبُ الثانيّ في بيانِ مرجعيةِ تأويل المُتشابهِ القرآنيّ ، وبيانِ أثرِ العقل في تأويلِ المُتشَابهِ عندَ العلَّامةِ الحلِّي ، وجاءَ المطلبُ الثالث في ذكرِ بعضِ حِكَمِ وجودِ المُتشَابهِ في القُرآنِ الكريمِ ثمَّ خاتمةٌ بالنتائجِ التي توصلَ اليها الباحثُ.

تمهيد: إطلالةٌ على نَشأةِ العلاَّمة الحِلِّيّ:

اسمه : هو الشَّيخُ الحَسن بن يوسف بن عليّ بن محمّد ابن المطهَّر الحلّي، ولد في الحلّة في الثلث الأخير من ليلة الجمعة ٢٧ رمضان سنة ٦٤٨ ه [١]، كما نقل والده ،ويلقّب بالعلاّمة [٢]، عاش العلَّامة الحلِّيّ في أسرة علميَّة مباركة فوالده العلَّامة يوسف بن المطهَّر الحلِّي (ت ٦٦٦هـ) وهو من أعلام الطائفة وفقهائها ، وخاله المحقِّق الحلِّي (ت٦٧٦هـ)، كان أفضل أهل عصره في الفقه، ووصفوه بـ (المحقِّق)[٣] لما ملكه من قدرة علميَّة في التحقيق واثبات المطالب العلميَة بالبرهان.

شيوخه : حضرَ العلَامةُ على أعلام الامامية ومنهم والدّه الشيخ سديد الدين، يوسف بن عليٍّ ، علِّمهُ القرآنَ وعلومِهِ وتفسِّيره والفقه، والأصول، والرواية، وعلوم العربية والبيان [٤] ، وعند خاله المحقِّق الحلِّيّ ،والسيد علي بن موسى بن طاوس الحسني (ت٦٦٤هـ) ، وأخذ عنه الفقه والأخلاق [٥] ، والخواجة نصير الدين الطُّوسيّ (ت٦٧٢هـ)[٦] .

تلامذته: حضر عنده الكثير من طلبة العلم كابنه فخر المحققين (ت٧٧١هـ)[٧] ، والسيد عبد المطّلب الحسيني الأعرجي (ت٧٥٤هـ) والسيد أمين الدين ابو طالب احمد بن ابراهيم بن زهرة الحلبي [٨] ، و الشهيد الاول محمد بن مكي (ت ٧٨٦هـ) [٩] .

مصنفاته : بدأ العلَّامة التأليف في العقد الثاني من عمره كما قال ابن حجر(ت٩٧٣هـ)[١٠]: وقد (بلغ نتاجه الفكري المائة والعشرين مؤلّفًا في مختلف حقول المعرفة التي اشتهرت في عصره)[١١]، وقد تعجب المستشرق رونلدسن[١٢] حينما اطلع على سيرته قال : (وكانت كثرة تآليفه أعجوبة لكافة من عرفه) [١٣]، ومن مصنفاته في المعارف القرآنية نحو إيضاح مخالفة السنة للكتاب والسنة [١٤] ، وحاشية على تفسير البيضاوي وهو مخطوط [١٥]. القول الوجيز في تفسير الكتاب العزيز [١٦] تلخيص الكشاف [١٧].السر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز [١٨].نهج الإيمان في تفسير القرآن، وقد لخصَ فيه كتابيه تفسير الكشاف للزمخشريّ والتبيان للطوسيّ وغيرهما [١٩].

وفاته :ذهب مشهور المؤرخين الى أن وفاتَهُ كانت في ليلة السبت ٢١ مِنَ المحرم سنة ٧٢٦هـ[٢٠] ، في الحلّة المزيديّة، و نقل إلى النجف الأشرف، فدفن في حجرة عن يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة من جهة الشمال [٢١] ،تغمده الله برحمته الواسعة .

المطلب الاول : تعريفُ المُحكمِ والمُتشابِهِ :

أولاً : تعريفُ المحكمِ لغةً واصطلاحًا :

الأوَّلُ : تعريفُ المُحكمِ لغةً : عَرَفَ الخليلُ الفراهيديّ(ت١٧٠هـ) المحكمَ بأنه مأخوذٌ مِنَ الفعل: (أحكم فلان عَنِيَّ كذا أي منعه وكلُّ شيءٍ منعته عن الفساد فقد حكمته وأحكمته) [٢٢] ، وقال ابنُ فارسٍ (ت٣٩٥هـ):(حَكَمَ :الحاء و الكاف و الميم أصلٌ واحد، و هو المنْع . و أوّل ذلك الحُكم، و هو المَنْع من الظُّلْم)[٢٣]. وقال ابنُ منظور(ت ٧١١هـ) بأنَّ: (المحكم مِنْ مادة الإحكامِ ومعناها الإتقانِ أو المنع عن الفسادِ) [٢٤] ، ويقولُ الراغبُ (ت ٥٠٣هـ):(حَكَمَ : أصله منع منعاً لإصلاح ومنه سُمِيَّتْ اللجام حَكَمَة الدابَّة فقيل حكمتُه وحكمت الدابَّة منعتها بالحكمة واحكمتها جعلت لها حكمة) [٢٥] . ويظهرُ مِنْ كلامِ اللُّغَوِيِّين أنها تدلُ على (المنع) ، بخلافِ ابنِ منظُورٍ فقدْ افادَ أنَ للمُحكمِ دلالةً لغويةً أخرى وهي معنى الاتقان [٢٦] . والظاهرُ أنَّ بينَ الاتقانِ والمنعِ ملَّازمةً ،فالأصلُ هو الاتقانُ ولازمُهُ المنعُ ، فيكونَ تفسِّيرُ المحكمِ باللَّازمِ.

الثانيُّ : وأما المحكمُ اصطلاحا : فقد عُرِّفَ كما يظهرُ في الأخبارِ عن الصَّحابةِ والتابعين مِنَ المفسِّرينَ بأنَّ المحكمَ هو النَّاسخُ، والمتشابُهُ هو المنسوخُ ، وقال ابْنُ مَسْعُود (ت٣٢)، إبْنُ عَبَّاسٍ(ت ٦٨هـ)، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ت٧٣ أو ٧٨هـ):(الْمُحْكَمُ مَا فَهِمَ الْعُلَمَاءُ تَفْسِّيرَهُ) [٢٧] وقالَ الضَّحَّاكُ (ت ١٠٢هـ) وَقَتَادَةُ بن النعمان(ت١١٧هـ) : (الْمُحْكَمُ النَّاسِخُ، وَالْمُتَشَابِهُ الْمَنْسُوخُ)[٢٨] ، والظَّاهرُ أنهم مجمعون على كونِ المحكمِ ما كان ثابتًاً بيناً لا شكَ فيه كأحكامِ الشَّريعةِ الظَاهرة من آياتِ الأحكام واصول التوحيد والنبوة والمعادة والعدل الآلهي .

وعَرَّفَهُ الطُّوسِيُّ (ت٤٦٠هـ) بأنه :(هو ما عُلِمَ المرادُ بظاهرهِ من غيرِ قرينةٍ تقترنُ إليه ولا دلالةٌ تدلُ على المراد به لوضُوحِهِ ، نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾(يونس:٤٤) ؛ لأنه لا يحتاجُ إلى معرفةِ المراد به دليلٌ) [٢٩]، وعرَّفه ابو حيان الاندلُسِّي (ت ٧٤٥هـ) المحكمَ بأنه : (ما لا يُحتملُ الا الوجُهُ الواحدُ الذَّي أُريدَ بهِ ووصفُهُ مُحكمًا؛ لأنه قد أحْكِمَ في بابِ الابانةِ عن المراد ، وأمَّا المُتَشابهُ : فهو ما احْتُمِلَ وجهينِ فصاعدًا) [٣٠]. لكونِه واضحَ الدَّلالة .

وأمَّا تعريفُ المحكمِ عند العلَّامة الحلِّي فلم يجدْ الباحثُ تعريفًا صريحًا في ذلك ؛ لأنهُ لمْ يكنْ بصددِ تصنيفِ كتابٍ في هذا المجالِ ، وقد وجَدَ الباحثُ تعريفًا للعلَّامة مقاربًا لمِا ذَكرهُ علماءُ علوم القرآن للمحكم، إذ أنهُ عَرَّفهُ بتعريف مشابهٌ لهُ وهو التعريفُ بأحدِ أقسامِ المُحكمِ وهو (النَّص) إذ قال بانه : (كلُّ كلام تظهر أفادته لمعناه ولا يتناولُ أكثرَ منه) [٣١] ، وهذا التَّعريف ينطبق علىٰ تعريف المحكم ، لكونه لا يُحتمل فيه إلّا معنًا واحدًا ، لكون (النَّص) من أقسام المحكم ، وهذا موافق لتعريف الشَّيخ الطَّوسِيُّ (ت ٤٦٠هـ) [٣٢] و الطبَّرسيّ (ت ٥٤٨هـ) [٣٣] كما يظهرُ من كلامهما ، واستفادَ المحقُّقُ القميُّ(ت١٢٣١هـ) تعريفًا للمحكم نقلاً عن العلَّامة أنَّ المحكمَ هو: (الحدُّ المشتركُ بين النَّص والظاهر وهو مطلق الرجحان سواء منع مَنَ النقيض أم لا) [٣٤]. والرجحان يرجع لوجود البيانِ والايضاحِ في دلالتهِ ، وقد وافق السيد الطباطبائي (ت ١٤١٦هـ) العلَّامةَ في تعريفه للمحكم بأنه : (ما كان ثابتًا في دلالته بحيثُ لا يشتبه مراده بمراد آخر ، والمتشابُه ما كان غيرَ ذلك)[٣٥] . فالمناطُ في دلالة المُحكمُ هو البيان لذاته من غير حاجةٍ لدليل يكشف معناه .

ثانيًا : تعريفُ المتشابِهِ لغةً واصطلاحًا :

وأما المتشابه لغةً ، فقد قال ابنُ فارس (ت ٣٩٣هـ) : (فأصل كلمة (متشابه) ،الشين والباء والهاء (شبه) وهو أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا يُقال : شِبْهٌ، وشَبَهٌ وشَبِيهٌ والمتشابِه والمتشابهات أي المتماثلات) [٣٦] ، وقال ابنُ منظور(ت٧٧١هـ) : (إما أن يدل على الالتباس والاختلاط وإما أن يدل على المماثلة والمشاكلة)[٣٧] .

وأما المتشابه اصطلاحًا ، فقد عرفه الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) بأنه : (ما لا يُعلَم المراد بظاهره حتَّى يقترن به ما يدل على المراد منه لالتباسه)[٣٨] ، كذلك عرَّفه ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) [٣٩]. وهذا تعريف بالأخص لاختصاص المتشابه بما لا يعلمه احد الا الله تعالى .

وعَرَّفهُ العلَّامة الحلِّيّ بكونه : (ما لا يحصلُ الأمنُ مِنَ الخطأ في العمل به إلا مِنَ المعصوم ولا ترجيح لقول غير المعصوم فيه)[٤٠] وما ذلك الا بسبب عدم دلالة اللفظ على المراد وإن كان في ظاهره يفيد شيئًا معينًا ولكن اللفظ لا يدلُ عليه قال العلَّامة :(ما أفاد شيئاً معينًا في نفسه واللفظ لا يُعِينَه)[٤١]، لكون دلالته خفيةٌ لا يُساعد اللفظُ على بيانها، وظاهرُ تعريف العلَّامة يشيرُ إلى أن سببَّ التَّشابه يعود الى احتمال تعدد دلالته بلا مرجح في نفسه ولذا عبَّر عنه الطوسيُّ (ت٤٦٠ هـ) بقوله : (المتشابه ما احتمل وجهين فصاعدًا) [٤٢] . فدخول الاحتمال في دلالته مانع من وضوح وبيان المراد.

وذكر السَّيد الطَّباطبائيُّ أن منشأ المتشابه : (هو متشابه من حيثُ تشابه مراده ومدلوله)[٤٣] عندَ القارئ للقرآن الكريم لفقدهِ أدوات التفسّير الصحيح، وقد يحصل لبعض مدعي العلم الخلط بين المحكم والمتشابه

وعدم التمييز بينهما نتيجة جهله بأصول التفسّير فيتصورُ الآيةَ متشابهة لجهله بأسلوبه البياني وقد اشارَ الامامُ الصَّادِق (عليه السلام) لهؤلاء بقوله إن :((المحكم ما يعمل به والمتشابه ما اشتبه على جاهلهِ)) [٤٤] ، وفيه دلالة أن هؤلاء لجهلهم بلغة القرآن واساليبه البلاغية أو تجاهلهم بقصد الفتنة فقد يتَصُورُ المحكمُ متشابهًا فيتعامل معه معاملةَ المتشابهِ والعكس كذلك . ويظهرُ مِنَ التَّعريف عند العلَّامة يظهرُ أنه يُركز على كون المتشابه هو مِنَ اللفظ و المعنى المانع مِنْ تحديدِ المصداقِ المراد مِنَ الآية الكريمة .

ثالثًا: تعريفُ التأويُل لغةً واصطلاحًا :

التأويلُ لغةً: قال ابنُ فارس(ت ٣٩٥هـ) :((أَوَلَ) الْهَمْزَةُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: ابْتِدَاءُ الْأَمْرِ وَانْتِهَاؤُهُ... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَأْوِيلُ الْكَلَامِ، وَهُوَ عَاقِبَتُهُ وَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ (الأعراف: ٥٣). يَقُولُ: مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ بَعْثِهِمْ وَنُشُورِهِمْ)[٤٥].

وقال ابن منظور(ت ٧١١هـ): (أول: الأَوْلُ: الرُّجُوعُ. آلَ الشيءُ يَؤُولُ أَوْلًا ومَآلًا: رَجَع. وأَوَّلَ إِليه الشيءَ: رَجَعَه. وأُلْتُ عَنِ الشَّيْءِ: ارْتَدَدْتُ ،و التَّأْوِيل المَرجِع والمَصير مأْخوذ مِنْ آلَ يَؤُولُ إِلى كَذَا أَي صَارَ إِليه. وأَوَّلْتُهُ: صَيَّرته إِليه. الْجَوْهَرِيُّ: التَّأْوِيل تَفْسِيرُ مَا يؤول إِليه الشَّيْءُ، وَقَدْ أَوّلته تَأْوِيلاً وتَأَوَّلْته)[٥٦] فمعناه هو الرجوع الى اصل كل شيء .

وأما اصطلاحًا: فالتأويل عند الاصوليين أمثال الآمدي (ت ٦٣١هـ) : (فهو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده) [٤٧]. وقال الزرقانيُّ (ت١٣٦٧هـ) : (إن للتأويل معانيَ قدسية ومعارف ربانية تنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين)[٤٨] ،وتعريفه واضح الدلالة بأن التأويل ليس من عالم الالفاظ بل من عالم المعانيّ ،ولذلك نجد السيد الطباطبائيّ (ت ١٤٠٢هـ) يُعرفُ التأويلَ :(أنه الحقيقة الواقعية التي تستند اليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة ، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية محكمها ومتشابهها ، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الامور الغيبية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ) [٤٩] ، ويذهب السَّيد الطباطبائيّ الى أن التأويلَ لا يختص بالمتشابه بل يشمل حتى المحكم وذلك يتناسب مع القول بعدم كونه من عالم الالفاظ بل من عالم المعاني . وقال الشيخ معرفة (ت١٤٢٧هـ) عن التأويل بأنه : (نوع من التفسير يَضُمُّ الى رفع الابهام دفعُ الايهام)[٥٠].

المطلبُ الثانيّ :مرجِعيةُ تأويلِ المُتشابهِ القُرآنيّ :

تختلف أساليب البيان لدى المتكلم بحسب الحاجة والقصد الى الإفهام ، والحكيم العاقل قد تكونُ له أغراضٌ ومقاصدٌ في بيانِه ويقصدُ منها إفهامُ بعض النفوس المقدسة لمراده ليرجع الاخرون اليهم ، وقد استعمل المولى سبحانه هذا الاسلوب في بياناته القرآنية فقسم دلالة القرآن الكريم الى قسمين المحكم والمتشابه قال تعالى :﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾(آل عمران:٧) . وفي الآية الكريمة دلالة واضحة على تقسيم آيات القرآن الكريم إلى المحكمات التي تمثل القاعدةَ والأساسَ في الكشف عن دلالة معاني الآيات الأخرى وحاكمةٌ عليها (على وجه لا يقع فيه تفاوت ويحصل به الغرض المقصود ولذلك وجب حمل المتشابه على المحكم ويجعل المحكم اصلاً له)[٥١] ، فالمتشابه يحتاج في تأويله إلى مفسِّر تكون دلالته قطعيةً ولا يكون ذلك الا المعصوم (عليهم السلام).

وحينما نستقرأ تفسير المتشابه في كُتبِ التفسير نجد أن المفسرين سعوا لتأويله من خلال عدة مرجعيات بيانية محكمة تكشف المعنى المراد سواء على صعيد تحديد المصداق الواقعي أو كشف دلالة اللفظ المتشابه ، ويمكن القول أنّ اهمها كما استقرءها الباحث في بحوث العلَّامة القرآنية هي اربع طرائق وهي:

الطَّريق الاوَّل :القرآن الكريم: نزل القرآن الكريم لكونه ﴿ بْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾(النحل : ٨٩) ومنه تأويل الآيات المتشابهة فقد بينت الاخبار الشريفة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام أن القرآن يفسر بعضه بعضاً فالآيات المحكمة التي تمثل أمَّ الكتاب والمرجعية الاساسية في رفع المتشابه فأن قوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:١١) ترجع اليها كلُّ آيات الصفات الالهية التي ظاهرها الجسمية فتكون مفسِّرة لها . وقد اهتم العلامة بهذا الطريق في رفع متشابهات القرآن الكريم لكونه أول مصدر أساس في تأويل المتشابه ، والمرجع الذي لا نزاع فيه بين العلماء لنص القرآن الكريم عليه، ومثال على ذلك ما استدل به العلامة على قوله تعالى :﴿ (إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَ هُمْ راكِعُونَ ﴾ (المائدة:٥٥) إذ عدَّها من الآيات المتشابهة بسبب عدم ظهور دلالة (الولي) على المعنى المراد فاستدل العلَّامة على اثبات دلالتها على الاولوية في شؤون التصرف بالمسلمين التي هي من شؤون الحاكم والخليفة مستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ (الحديد:١٥) قال العلَّامة : (أي أولى بهم) [٥٢]، وحاكمة عليهم قال العلَّامة :(أن الولي يفيد الأولى بالتصرف و الدَّليل عليه نَقْلُ أهل اللغة و استعمالهم كقولهم السلطان ولي مَنْ لا ولي له و كقولهم وليّ

الدَّم و وليّ الميِّت، و كقوله (عليه السلام)أيما امرأةٌ نُكِحَتْ بغير إذن وليِّها فنكاحُها باطلٌ)[٥٣] فلدلالة الوليِّ على معنى الاولى بالتصرف في شؤونها عند النكاح مادامت بكرًا، ومما يُثبِتْ وجودِ المناسبة بين الآيتين استشهاده بالشِّعر لإثبات ذلك إذ استدل بقول الأخطل إذ قال : (فأصبحت مولاها مِنَ الناس كلهم)[٥٤]؛لإثبات أن معنى الوليُّ هو الاولى بالتصرف.

الطريق الثاني :السُّنَّة المطهَّرة : وهي المرجعية الثانية والاصل الحاكم على متشابه القرآن لإخراجه من حيِّز الابهام الى البيان والوضوح ،وقد صرَّح بذلك لقوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاّ الله وَ الْرَاسِخُونَ في العِلْمِ ...﴾ (آل عمران : ٧) قال العلَّامة ؛ لأنه (تعالى حكم بعلم تأويله لقوم مخصوصين ميَّزهم بكونهم راسخين في العلم، وهذا لا يُعْلَمُ إلا مِنَ المعصوم إذ غيرُهُ لا يَعرفُ حصولَ الصِّفة فيه)[٥٥] ؛ ولأنه من غير المعصوم (عليه السلام) يتحقق الوقوع في الزَّيغِ مِنْ حيثُ العمل به ولو نسبياً قال العلَّامة : (المراد بالخطاب بالمتشابه هو العمل أيضاً به ولا يحصل الأمنُ مِنَ الخطأ في العلم به إلا مِنَ المعصوم فيجب، ولأن الخطابَ بالمتشابه مع عدم معصوم يجزم يقيناً بصحة قوله يستلزم الفتنةَ المحَذِّر منها إذ آراء المجتهدين مختلفة فيه ويقع بسَبَبِ ذلك الخبط وعدم الصَّواب، فلابد من المعصوم ليتوصل منه إلى العلم به)[٥٦]. فلا يمكن رفع التَّشابه الا من خلال المعصوم؛ لأنه (لابد أن يكون له مُبَيِّنٌ دلالته معه يقينية وهو في غير المعصوم محالٌ فثبت المعصوم)[٥٧]. وهذا الطريق دلَّتْ عليه الأخبار الكثيرة الصَّادرة عن الفريقين في تفسِّير دلالة الراسخين في العلم من خلال إيجاد المناسبة بينَ الآية المحكمة والمتشابهة ولا يكون ذلك الا بالرجوع للسُّنَّة المطهَّرة لكون دورها التفسِّير على نحو القطع ؛ (لان التأويل إذا كان صادرًا عن المعصوم فيعود التأويل تفسيرًا ؛لأنه يكشف عن مراد الله تعالى وتكون دلالته في هذا الملحظ بالذات دلالة قطعية) [٥٨] ، فيكون تأويل المعصوم تفسيرًا لدلالة المتشابه وليس تأويلًا يحتمل معنى اخر .

ومثال على ذلك ما استدل به العلَّامة على مدعي كون قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾(المائدة :٦٧) مِنَ المتشابهات فأستدل بالسَّنة المتواترة لتأويل وتوجيه دلالة الآية مِنَ السُّنَّة المطهَّرة فقد استدل بحديث الغدير المتواترة [٥٩] الدَّال دلالة صريحة على الولاية ووجوب تنصيب الامام علي (عليه السلام) قال العلَّامة : (الخبر المتواتر عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله أنه قال لمّا نزل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ .....﴾ : ((أيها النَّاس، ألستُ أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله ، قال : " مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم والِّ مَنْ والاهُ، وعادِ مَنْ عاداهُ، وانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، واخذلْ مَنْ خَذَلَهُ، وأدرْ الحَّقَّ معه كيف ما دَارَ)) [٦٠]. ثم حدَّدَ العلَّامةُ دلالةَ (الولِّي) في الحديث الشريف بأنه الأولى بالتَّصرفِ قال :(المولى يراد به : الأولى بالتَّصرف، لتقدم (ألستُ)، ولعدمِ صلاحيةِ غيره هاهنا)

[٦١].وبذلك تثبتُ الولايةُ لخصوصِ الامامِ عليٍّ (عليه السلام). وكذلك يمكنُ تحديدُ المعنى المراد بالقرينة المنفصلة وهي الاخبارُ المتواترةِ الدالة على ثبوتِ معنى الولاية والحاكمية له يقول العلَّامةُ : (والمراد بالمولى هنا الأولى بالتَّصرف ؛ لتقدم التَّقرير منه صلَّى الله عليه و آله بقوله : ألستُ أولى منكم بأنفُسِكُم)[٦٢] . فلا شك في حاجة المتشابه للقرائن لكشف المراد الحقيقي من خلال تأويله .

واستدلالُ العلَّامةِ بهذه الاخبار تنزلاً منه على مدعي كون الآية الكريمة مِنَ المتَشابه ناشئٌ من دلالة لفظ (الوَليُّ) وقد وقع الدَّكتور باسم جريو (رحمه الله تعالى) في توهم إذ تصور أن العلامة الحلي يذهب الى القول بان آية التبليغ من المتشابه لاستدلاله في إثبات دلالتها وتعينها للولاية قال : (ويجب أن يلاحظ أن الحديث الشَّريف رغم وضوح دلالته على مدعى العلَّامة وملاحظة القرائن التي أشار إليها فقد عدّه من النَّص الخفي، ذلك لأنه بيّن أن كلَّ نص يحتاج الى مزيد من التَّأمل يعد خفياً، وبما أنَّ حملَ كلمة المولى الواردة في الحديث تفتقر الى القرائن المحددة للمراد منها ، لذلك عدّه من النَّص الخفي وهذا منتهى واقعية العلَّامة وموضوعيته وأمانته العِلْميِّة) [٦٣] ، إذ أن العلَّامة كان في مقام الاستدلال والجدل العلمي لإثبات دلالة الآية على ولاية امير المؤمنين (عليه السلام).

الطريق الثالث: الراسخون في العلم:

لا خلافَ في ثبوتِ اختصاص تأويل متشابه القرآن الكريم بالراسخينَ في العلم منْ آل محمَّد (عليهم السلام) قال الامام الصَّادق (عليه السلام): ((لأنّه لم يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته، فوضعوا له تأويلاً من عندِ أنفسهم بآرائهم ، واستغنوا بذلك عن مسألة الأوصياء ونبذوا قولَ رسول اللَّه صلَّى الله عليه و آلهِ وراءَ ظهورهم))[٦٤] ويصرِّحُ الامامُ (عليه السلام) انحراف مَنْ لم يرجعْ اليهم في التأويل لتعمد مخالفةِ الاوصياء والذَّينَ هم عِدْلُ القرآنِ الكريم، والى ذلك اشار العلَّامة بقوله : (إنه تعالى حكم بعلم تأويله لقوم مخصوصين ميَّزهم بكونهم راسخين في العلمِ، وهذا لا يُعلمُ إلا مِنَ المعصوم إذ غيره لا يُعرفُ حصول الصفة فيه)[٦٥] وبخلافه يكون مِنَ التفسِّير بالرأي المذموم.

وقد استدل بدليل العقل على الحاجة الى وجود المعصوم في تأويل المتشابه من خلال اثبات الملازمة بين تأويل المتشابه تأويلًا قطعيًا ووجود المعصوم ومِنْ غيرِه يقعُ الاشتباه والخطأ في فهم القرآن الكريم فقد ذكرَ العلَّامة قوله تعالى : ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً﴾(النساء:١٧٣) مِنَ المتشابه ، وكان منشاؤُهُ الدلالة الاحتمالية في كلمة (نورًا) ولكشف دلالتها لابد من قول المعصوم (عليه السلام) قال العلَّامة: (وجه الاستدلال أن هذه إشارة إلى القرآن وفيه متشابه ومجاز فلابد أن يكون له مبينُ دلالته معه يقينية وهو في غير المعصوم محال فثبت المعصوم) [٦٦] ، فقد استدل العلَّامة بالعقل على أن الآية بحاجة الى تأويلٍ لكشف دلالة (النور) وتحديد معناها ومصداقها الواقعي ولا يكون ذلك الا بقول المعصوم

قال : (إن القرآن إنما أُنزِلَ ليُعْلمْ ويُعمَلْ به، وهو مشتملٌ على ألفاظٍ مشتركةٍ مجملةٍ لا يُعْرَفُ مدلولُها من نفسها وآيات معارضة وآياتٍ متشابهةٍ، وقد وقع الاختلافُ فيها بين المفسِّرين ولا سبيل إلى معرفة الحقِّ منها بقول غير المعصوم ، إذ ليسَ قولُ أحد غير المعصومين أولى من الآخر، فلابد أن يكونَ المُعَرِفُ لذلك معصوماً وهو الإمام)[٦٧]. والعقل يحكم بان النَّورَ الذي أُنْزِل مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله ما يكون نورًا ولا يكون القرآن الكريم لمَّا حصل فيه مِنَ اختلاف ولا يرفع هذا الاختلاف الا بمَنْ يكون ملازمًا للنور وهاديًا له وهو الامام المعصوم(عليه السلام) لا غير.

وأكد العلَّامة أن تأويل غير آل محمد (عليهم السلام) يقع في الخطأ وهو عينُهُ الفتنة والزيغ قال : (المراد بالخطاب بالمتشابه هو العمل أيضًا به ولا يحصلُ الأمنُ مِنَ الخطأ في العلم به إلا مِنَ المعصوم فيجب ، ولأن الخطاب بالمتشابه مع عدم معصوم يجزم يقينًا بصحة قوله ويستلزم الفتنةَ المحذر منها إذ آراء المجتهدين مختلفة فيه ويقع بسبب ذلك الخبط وعدم الصواب، فلا بد مِنَ المعصوم ليتوصل منه إلى العلم به)[٦٨] .

وأما فيما لو لم نحصلْ على تأويل المعصوم للمتشابه يأتيّ دورُ العلماء الراسخين في العلم ،وقد اخْتُلِفَ في علم الراسخين في العلم من العلماء بتأويل القرآن الكريم فمنهم مَنْ منع علمَ العلماء به على قراءة الوقف على لفظ الله الجلالة إذ خصوا علم التأويل بالله تعالى ، ومنهم مَنْ تمسك بقراءة العطف على الراسخين والوقف بالتلاوة على الراسخين فيقتضي العطفُ اشتراكهم بعلم التأويل ولكن لا على نحو الاطلاق يقول السيد الرضي(ت ٤٠٦هـ): (أما الذين يجعلون الوقف عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾(المائدة:٥٥)، فيوفون الاستثناء حقه بإدخال العلماء فيه ويجعلون لهم مزية العلم بتأويل القرآن، ومعرفة مداخله ومخارجه، وسلوك محاجه ومناهجه)[٦٩]. فأنهم بما يملكون من معارف علمية ومراتب روحانية مستعدةٌ لفيضِ الله تعالى عليهم من فضله فيوفقون الى كشف بعض أسرار القرآن وتأويله بما يتناسب وقربهم مِنَ الله تعالى وإنْ لم يكنْ كشفًا قطعيًا يقول السَّيد الرضيُّ : (فأما المحققون مِنَ العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى، فلا يُخرجون العلماءَ ههنا عن أن يعلموا شيئًا من تأويل القرآن جملة، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه، والاستيلاء على قليله وكثيره)[٧٠].

وبذلك تكون هذه المعرفة ليست على نحو القطع بل هي وجها من وجوهِ التأويل المحتملة ؛ (لان كثيرًا مِنَ المتشابه يحتمل الوجوه الكثيرة ، وكلها غير خارج عن أدلة العقول، فيذكر المتأولون جميعها، ولا يقع القطعُ منهم على مراد الله تعالى بعينه منها)[٧١] ، مما يؤيد هذا المعنى ما ذهبَ اليه السَّيد محمد باقر الحكيم(ت١٤٢٤هـ) إذ قال : (وإن اختصاص الله سبحانه والراسخين في العلم بالعلمِ بتأويل الآيات المتشابهة لا يعني أن الآيات المتشابهة ليس لها معنى مفهوم، وأن الله وحدَّهُ الذي يعلم بمدلول اللفظ

وتفسيره، بل يعني أن الله وحدَّه الذي يعلم بالواقع الذي تشير إليه تلك المعاني، ويستوعب حدوده وكنهه) [٧٢]. فيمكن لبعض الراسخين مِنَ أهل العلم أن يَصِلُوا الى تأويل الآيات المتشابهة بما يكون قريبًا من المراد في المتشابهة ولكن لا على نحو القطع بل يعطي احتمالات متعددة في تأويلة مع تحديد قرينة للمعنى الراجح فيها.

الطريق الرابع : الدليلُ العقليّ :

والمراد مِنَ الدليل العقلي هنا هو العقل الاجتهادي الذي به يستطيع المفسِّر فهم كلام الله تعالى وكشف بعض اسراره والذي يعتمد فيه العقل والنظر أكثر ممّا يعتمد النقل والأثر ، و تأويل المتشابه بدليل العقل ليس على نحو الاطلاق قال السَّيد المرتضى(ت٤٣٦هـ): (و ما يعلم تأويل المتشابه بعينه و على سبيل التفصيل إلا اللّه؛ و هذا صحيح؛ لأنّ أكثر المتشابه قد يحتمل الوجوه الكثيرة المطابقة للحقِّ، الموافقة لأدلة العقول ؛ فيذكر المتأوّل جميعها ، و لا يقطع على مراد اللّه منها بعينه)[٧٣] ، وهذا البعض الذي لا يعلمه الدليل العقلي المتأول (كالعلم بوقت قيام القيامة والعلم بمقادير الثواب والعقاب في حق كل المكلفين مما لا سبيل للعقل في معرفته)[٧٤]؛ لأنه مما اختص علمه بالله تعالى .

وأكد العلَّامة على أهمية الدَّليل العقليُّ في فهم الملازمات العقليَّة الثابتة في الآية الكريمة ولازمها أو بين الآيات القرآنية قال : (مَنْ تدبر القرآن العظيم حقَّ تدبره وآجال فكره الصَّحيح في معانيه ونظر بفطنة سليمة وقادرة في تركيبه وجده مشتملاً على كل الأدلة العقليَة على إثبات الصَّانع وصفاته ..... فمِنْ هذه الحيثية يصير دليلاً لا إنه من باب التَّقليد وتسليم إنه حجة بل بالاستدلال العقليِّ بالمقدمات المذكورة فيه)[٧٥]، ويؤيد كلام العلَّامة في إمكان الاستفادة من حكم العقل بالكشف عن المراد من المتشابه قول ابن شهر اشوب (ت ٥٨٨هـ) في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ (الحج:٥٥) وصفه بأنه عقيم أي لا مثل له في عظم الأهوال الملك فيه لله تعالى لا ملك لأحد معه و إنما خص ذلك به ؛ لأنَّ في الدنيا قد ملك الله أقوامًا أشياء كثيرة و الملك اتساع المقدور لمن له تدبير الأمور فالله تعالى يملك الأمور لنفسه و كل مالك سواه فإنما هو مملك بحكمه إما بدليل السمع أو بدليل العقل) [٧٦] فمثل هذا العقل (المعتمد على مصادر الشَّريعة وهذا المذهب ينتج الرأي المحمود)[٧٧] ، الكاشف عن دلالة المتشابه في آيات الصفات الالهية ونفي كل صفات الجسمية ولوازمها عن الله تعالى.

نعم ليس للعقل القدرة على فهم كلام الله تعالى على نحو الاطلاق لثبوت الاختلاف بينهم في تفسير المتشابه يقول العلاَّمة :(وإن الاختلاف بعد ما يفيد العلم يكون بغيًا وهو إما عقلي أو نقلي والأول لا يصلح عند المخالفين مطلقًا وأما عندنا فلأنه ليس بعام في سائر الأحكام والتأويلات)[٧٨]، وفي كلامه دلالة واضحة على قدر العقل الاجتهادي في كشف وتفسير الآيات القرآنية ومنها المتشابهة ؛(لان النص

يمثل أعلى درجات العمق الدلالي والبعد الغائي قياسًا الى عقول البشرية فالعقل محدد وإن أثمر وانتج والنص مطلق وإن استفيد منه معنى ودلالة)[٧٩] ، ومما يؤيد ذلك ما قاله السَّيد المرتضى (إنّه إذا ثبت بالدليل عصمة الأنبياء (عليه السلام) فكلّ ما ورد في القرآن ممّا له ظاهر ينافي العصمة، و يقتضي وقوع الخطأ منهم؛ فلا بدّ من صرف الكلام عن ظاهره، و حمله على ما يليق بأدلّة العقول؛ لأنّ الكلام يدخله الحقيقة و المجاز، و يعدل المتكلّم به عن ظاهره و أدلّة العقول لا يصحّ فيها ذلك، ألا ترى أنّ القرآن قد ورد بما لا يجوز على اللّه تعالى من الحركة و الانتقال،)[٨٠] . لاستلزامه الجسمية والحاجة الى المكان .

وقد تمسك العلَّامة بالعقل في تأويل بعض المتشابهات كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(النحل:٩٣) إذ أنه يرى وقوع التشابه في دلالة (الامة الواحد) فهي تحتمل وجهين كونها أمةً مؤمنةً أو أمةً كافرةً لعدم وجود القرينة المرجحة للمعنى المراد ، وبذلك تكون من الآيات المتشابهة ،وقد سعى العلَّامة في بيان دلالتها ورفع التشابه والتَّردد في اللفظ لإثبات المرجح المُعَيِّن للمعنى المراد قال :(إذ المكلف إذا خوطب بالمتشابه ولم يحصل له ما يُفيدُه اليقين حتَّى ظنَّ خلاف الحَقِّ لعدم وقوفه على قرينة أو قصور عقله عن تحصيل يقين مع عدم ذلك ،ولا مفسِّر للمتشابه يفيدُ قوله اليقين يكون حجة ظاهرة ، فلأجل ذلك وجبَ إمامٌ معصومٌ يَعْلمُ المتشابهَ والظَّاهرَ والمؤولَ يقينًا ويُعَلِّمَهُ المكلفينَ ويُدلُهم ذلك عليه وهو المطلوبُ) [٨١] ، في ثُبوتِ وجوبِ وجود المعصوم لكشفِ دَلالةِ المتشابه فيما لو قَصُرَ عقلُهُ عن ادراك تأويل المتشابه.

ومِنْ موارد التي استدل بها العلَّامة بالدليل العقليّ في تأويل المتشابه تأويل دلالة (أنفسنا) على أفضليّة المساوي للرسول (صلَّى الله عليه وآله وسلم) في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذِبِينَ ﴾ (آل عمران : ٦١) فقد استدل العلَّامة على بيان فضل الامام عليّ (عليه السلام) بدليل العقل الحاكم بافضلية المساوي للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)على غيره ومخرجًا للمتشابه الى دائرة البيان بدلالة حكم العقل القطعية قال العلَّامة : (فإن الشيعة استدلوا بالقرآن على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) مساوٍ للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) لقوله تعالى ﴿ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ والمراد به عليٌّ (عليه السلام) والاتحاد محال ، فينبغي أن يكون المراد المساواة ؛ لأن محمدًا (صلى الله عليه وآله وسلم) أشرف من غيره فيكون مساويه كذلك) [٨٢]، ومما يدل على ذلك موافقة حكم العقل للإخبار المعتبرة طرائف المقال : قالَ المَأمونُ لِلرِّضا (عليه السلام): مَا الدَّليلُ عَلى خِلافَةِ جَدِّكَ عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ ؟ قالَ (عليه السلام): «أنفُسَنا» ، فَقالَ المَأمونُ : لَولا «نِساءَنا»! فَقالَ الرِّضا (عليه السلام): لَولا «أبناءَنا» فَسَكَتَ المَأمونُ) [٨٣] قال العلّامة الطباطبائي في بيان هذا الحديث : (قوله (عليه السلام): آية «أَنفُسَنَا» ، يريد أنّ اللّه جعل نفس عليّ (عليه السلام) كنفس نبيّه (صلى الله عليه و آله) ،

وقوله : «لولا نساءنا» معناه : أنّ كلمة «نِسَآءَنَا» في الآية دليل على أنّ المراد بالأنفس الرجال ، فلا فضيلة فيه حينئذٍ ، وقوله (عليه السلام): «لولا أبناءنا» معناه : أنّ وجود «أَبْنَآءَنَا» فيها يدلّ على خلافه ؛ فإنّ المراد بالأنفس لو كان هو الرجال لم يكنْ موردًا لذكر الأبناءِ) (٨٤).

وبذلك يظهرُ أهميةُ الدليل العقليّ الاجتهاديّ في تأويل المتشابه عند العلاَّمة بما يتوافق مراد الله تعالى كنفي التجسيم عنه ورفع أحد المحتملين بترجيح أحدهما بالقرينة العقلية ، وبذلك يثبت أهمية الدليل العقل الذي حث عليه القرآن الكريم في تأويل المتشابه .

أثر العقل في تأويل المتشابه عند العلَّامة الحلي:

التَّأويلُ ضرورةٌ قرآنيةٌ جعله الله تعالى أحد أسس تفسير القرآن الكريم لفهم النص فهمًا صحيحًا ليتدبروا في آياته ويستنيروا بكشف أسراره ، ومع خطورتِه فلُهُ طرائق الخاصة ولا يمكن لكلِّ أحد من أهل العلم القول فيه كما هو صريح قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾(ال عمران:٧). والمراد منه هنا هو (ليس بمعنى بيان مدلولها وتفسير معانيها اللغوية ، بل هو ما تؤول إليه تلك المعاني ؛ لان كلَّ معنى عام حين يريد العقل أن يحدده ويجسده ويصوره في صورة معينة، فهذه الصورة المعينة هي تأويل ذلك المعنى العام وعلى هذا الأساس يكون معنى التأويل في هذه الآية هو ما أطلقنا عليه اسم تفسير المعنى) (٨٥) . وقد عبَّر عن التأويل في بعض الاخبار بالبطن لما يكتنفه من دلالة واقعية تكشف عن بعدٍ آخر للنص القرآني غير دلالة التنزيل المدلول عليها بدلالة الالفاظ الوضعية ، وقد روى العياشي(ت/ق٤ هـ) في تفسيره ما يدل على أن للقرآن بطونًا متعددة قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((ما في القرآن آية الا ولها ظهرٌ وبطنٌ))(٨٦).وقد سُئِلَ الإمامُ أبو جعفر الباقر (عليه السلام)عن هذا الحديث المأثور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: ((ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما قد مضى ومنه ما لم يكنْ، يجري كما تجري الشَّمسُ والقمرُ))(٨٧) ، وفي الحديث عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ((إن فيكم مَنْ يُقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلتُ على تنزيله، وهو عليُّ بن ابي طالب))(٨٨).

ويظهرُ من مفسِّري الامامية وبعضِ أتباع مدرسة الصَّحابة القائلين بالوقف في تلاوة الآية على كلمة ﴿والراسخون في العلم﴾ عدم حصر عِلْمُ التأويلِ بالله تعالى وآل محمد (عليهم السلام) بل تشملُ العلماءَ مِنَ أتباعهم مِمَنْ رسخَ في العلمِ ؛ لأن (حصر الراسخين في العلم برسول الله والائمة عليهم السلام فلا وجه له ووَرَدَ ذلك في الرواياتِ من باب الجري والمثال وليس من باب الحصر والقصر) (٨٩) ، وبذلك يكون التأويل لغير المعصوم ثابت بشروط صحيحة ومعتبرة ؛لأنه لا يمكن أن يُعطي حركيةً للنص من دون التأويل ،ونفي الجمود على الظواهر والغاء البعد الواحد للفظ ،وإثبات المتعدد فيه والطريق الى ذلك السنة المطهرة والعقل. ولكن دعوى الاطلاق في (تأويل المتشابه من القرآن الكريم لكل أحد لا يقل

خطورة عن الجمود على الظاهر في اثبات الصفات الخبرية؛ لأنه يؤدي الى نفس النتيجة من التفسير بالراي واتباع الاهواء في المنهج التأويلي) [٩٠] . ولذلك وضعت ضوابط للتأويل منها وجود المناسبة بين التنزيل والتأويل وموافقة الكتاب وحكم العقل المعتبر شرعا .

والظاهر أن العلَّامة ذهب الى القول بإمكان اطلاق الآية الكريمة وشمول الراسخين للأهل العلم أيضًا كما يظهر من كثرة استدلاله بالعقل في تفسير آيات الامامة في كتابه (الالفين) فإنه كان يستدل بالمنطق العقليّ في رفع المتشابه مِنَ الآيات الكريمة .

إن الدليل العقلي الذي جُعلَ طريقًا للكشف عن مراد الله تعالى في القرآن الكريم يمتنع أن يتعارض مع النص القرآني ، وذلك للملازمة بين حكم الشرع والعقل ،فلو سُلِّم وحصل التعارض بين الدليل العقليّ والظاهر القرآني ، فلابد من التصرف بالظهور القرآني ، والسبب في ذلك كون الدليل العقلي قطعيًا غير قابل للتأويل ، والمتشابه قابل للتأويل، لكونه يحتاج إلى بيان ،وإنما يرجع للتأويل من أجل موافقة بين الشرع للعقل . وإثبات صحة الملازمة ،قال العلَّامة : (إذا تعارض دليلان نقليان أو دليل عقلي و نقليّ وجب تأويل النقل ، و إنما خصصنا النقليّ بالتأويل لامتناع العمل بهما و إلغائهما و العمل بالنقلي و إبطال العقلي ؛ لأن العقليّ أصل للنقليّ ، فلو أبطلنا الأصل لزم إبطال الفرع أيضًا ،فوجب العدول إلى تأويل النقلي و إبقاء الدليل العقليّ على مقتضاه) [٩١]. وتطبيق ذلك يقع في الآيات المتشابهة التي ظاهر دلالتها على الجسمية التي نفاها العقل عن الله تعالى، فلابد من تأويلها إلى معنى القدرة والسلطة .

والى ذلك ذهب السّيد محسن الاميني في تأييده لمنهج التأويل لظواهر الآيات المخالفة لحكم العقل قال : (وظاهر القرآن إذا خالف حكم العقل القاطع وآيات القرآن الأخرى، مثل: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾(البقرة:١٢٤)، لم يجز الاستناد إليه فكما تركنا ظاهر الآيات الدالة على التجسيم لمخالفتها حكم العقل القاطع وظاهر الآيات الأخرى يلزمنا ترك ظواهر هذه الآيات)[٩٢] . لمخالفتها حكم العقل القاطع بنفي التجسيم والظلم عن الله تعالى .

ومع التعارض بين الدليل العقلي والنقلي يؤول النقل فيما لو خالف الاعتقاد كأن يكون من المتشابهات يقول السيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ): (إعلم أنّ الأدلّة العقليّة إذا كانت دالّة على أنّ الأنبياء عليهم السّلام لا يجوز أن يواقعوا شيئا من الذنوب صغيرًا و كبيرًا، فالواجب القطع على ذلك، و لا يرجع عنه بظواهر الكتاب)[٩٣]. فالآيات التي ظاهرها وقوع المعصية والذنب من الانبياء يجب توجيهها وتأويلها من خلال الرجوع للمحكمات الدالة على عصمتهم عليهم السلام.

ومما يدل على جواز التصرف بالمتشابه مخالفته لظاهر حكم العقل وبقية المحكمات ، يقول الاستاذ الدكتور باسم جريو: (أنه إذا ثبت بالبرهان العقليِّ إنَّا فاعلون بالاختيار فالنَّصوص النقليَّة التي ظاهرها

خلاف ذلك إن كانت هزيلة السَّند يسهُلَ التَّخلص منها بالتَّشكيك فيها و القطعيُّ الصُّدور يُؤولُ لما ثبت من القاعدة أن هناك نصوصاً قرآنية تحتاج إلى التأويل لقوله تعالى: ﴿ و أُخَرٌ مُّتَشَابِهاتٌ فَأَمَا الذِيْنَ في قُلوْبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَه .. وَمَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إلاّ الله وَ الْرَاسِخُونَ في العِلْمِ ...﴾ (ال عمران : ٧))[٩٤]، لاستحالة مخالفة العقل القطعي لظاهر القرآن الكريم ، ولذا لابدَ مِنْ تأويلِ ظاهر الآيةِ الكريمةِ لموافقةِ العقلِ القطعِيِّ ، فيكونُ (إعتمادُ التأويلِ منهجاً في التَّوفيق بينَ ما يحكمُ به العقلُ وظواهرُ الكتابِ المخالفةُ له وللأُصول القرآنيةِ الثَّابتة ، لاسيما في تلكَ الآيات التي تَتْبَنِّي عليها أُسُسُ العقيدةِ مثلُ آياتِ الصَّفات الخبرية التي تُنسِبُ لله تعالى اعضاءَ وجوارحَ تستلزم التشبيه والتجسيم)[٩٥] ،وهذهِ أحدُ مواردِ الحاجةِ الى العقلِ في توجيهِ الآياتِ الكريمةِ ، لكونِها تستلزمُ الباطلَ وهو تجسِيمُ الذاتِ الالَهِيَّةِ . وما يدل على ذلك قوله الشيخ الفخر الرازي:(أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ، فَيَعْلَمُونَ الَّذِي يُطَابِقُ ظَاهِرُهُ دَلَائِلَ الْعُقُولِ فَيَكُونُ مُحْكَمًا، وَأَمَّا الَّذِي يُخَالِفُ ظَاهِرُهُ دَلَائِلَ الْعُقُولِ فَيَكُونُ مُتَشَابِهًا).[٩٦].

وقد ظهر مِنْ ذلك سر وجود المتشابه في القرآن الكريم وهو كي يفتقر (الناظر فيه الى الاستعانة بالعقل وحينئذ ليتخلص عن ظلمة التقليد ويصل الى ضياء الاستدلال والبينة أما لو كان كله محكما ، لم يفتقر الى التمسك بالدلالة العقلية فحينئذ كان يبقى الجهل والتقليد)[٩٧].

المطلبُ الثالثُ: حكمةُ وجودِ المتشابِهِ في القرآنِ الكريمِ :

جعل الله تعالى في القرآن الكريم آياتٍ تحتاجُ الى بيان وإيضاحٍ ومرجعيةٍ وهي الآياتُ المتشابهةُ ، و(الحكمةَ من إنزال المتشابه تختلف بإختلاف الآراء فيه)[٩٨] فمنها :

أوَّلاً: التَّدبْرُ في القرآنِ الكريم والتَّأملُ في آياتِه لتحريك العُقولِ وتحريرها مِنَ الجمود الفكري. وقد علَّلَ الشَّيخُ الطُّوسِيُّ وجودَ المتشابه في القرآنِ الكريم بقوله : (فانْ قيلَ : لِمَ أنُزل في القرآن المتشابه ؟ وهلاَّ أنزله كله محكمًا ؟ قيل : للحثِّ على النَّظرِ الذي يُوجبُ العلمَ دونَ الاتكالِ على الغير من غير نظر ، وذلك أنه لو لم يعلمْ بالنَّظر أنَّ جميعَ ما يأتي به الرسُولُ حقٌّ يجوز أن يكون الخبر كذبًا ، وبَطُلَتْ دلالةُ السَّمعِ وفائدتِهِ ... ولولا ذلك لمَا بانَ منزلةِ العُلماءِ وفضلهم على غيرهم ؛ لأنه لوكان كله محكمًا لكان من يتكلم باللغة العربية عالماً به ،ولا كان يشتبه على أحد المُرادَ به ،فيتساوى النَّاس في علمِ ذلك على أنَّ المصلحة معتبرةٌ في إنزال القرآنِ. فما أنزله متشابهًا ، لأنَّ المصلحةَ اقتضتْ ذلك ، وما أنزله محكمًا فلمثل ذلك)[٩٩] .

ثانيًا: إشعار البَشريَّة العجزة :

ومِنَ الأغراضِ الالهيةِ في حكمَةِ وجودِ المُتَشابِه هو إثباتُ العجزِ والتَحيِّر للبشرية الى قيامةِ الساعةِ لأثباتِ إعجازه وأنه ليس بشريًا ،وعجزهم عن معرفةِ العلاقة بين المحكم والمتشابه وفهم دلالته . وفيه دلالة تحذيريَّة لمَنْ يُريد أن يُفسِّر القرآن بالرايِّ قال العلَّامة الحلِّي : (ولأنَّ الخطاب بالمتشابه مع عدم معصوم يجزم يقينًا بصحة قوله يستلزم الفتنةً المحَذِر منها إذ آراء المجتهدين مختلفةٌ فيه ويقع بسبب ذلك الخبط وعدم الصَّواب، فلابد من المعصوم ليتوصل منه إلى العلم به)[١٠٠]. ليهديهم الى سبل الهداية في القرآن الكريم.

ثالثًا : إثباتُ حاجةِ البشرية للمعصوم (عليه السلام): وهو السَّبَبَ الاساس في وجود المتشابه ليُثْبِتَ عجزَ البَشريَّة عن فهم مراد الله تعالى وحاجتهم للمعصوم في رفع التَّشابه وبيان احكامِهِ واسرارِهِ والمصاديق الحقيقية لكون المعصوم لا يخطأ في تفسِّيره وكشف الواقع منه . وقد دَلتْ الاخبار أن المراد من الراسخين في العلم هم خصوص آل محمد (عليهم السلام) من ذرية الامام عليٍّ(عليه السلام) من سُلالة الامام الحسين (عليه السلام).ويؤكد ذلك العلَّامة بقوله: (إنه تعالى حكم بعلم تأويله لقوم مخصوصين ميَّزهم بكونهم راسخين في العلم، وهذا لا يُعْلَمُ إلا مِنَ المعصوم ، إذ غيره لا يعرف حصول الصفة فيه) [١٠١]، فالآية حَدَدَتْ وجودَ المتشابه وحَدَتْ مرجعيةَ فهمِهِ بأشخاص محدودين لهم صفات وملكات خاصة .

وذهب الشَّيخ الطُّوسِيُّ إلى القول بأن المتشابه في القرآن يقع فيما اختلف النَّاسُ فيه من امور الدِّين ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الاعراف:٥٣) فاحتُمِلَ في اللغة أن يكون كاستواءِ الجالس على السرير ، وأحتُمِلَ أن يكون بمعنى الاستيلاء ، نحو قول الشاعر.(ثم استوى بِشرُ [١٠٢] على العراق من غير سيف ودم مهراق) وأحد الوجهين لا يجوز عليه تعالى لقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(الشورى:١١)،وقوله :﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الاخلاص:٤). والاخر يجوز عليه ، فهذا مِنَ المحكم الذي يرد إليه المتشابه) [١٠٣] . و قال الدِّكتور باسم جريو رحمه الله تعالى:(أنه إذا ثبت بالبرهان العقلي إنَّا فاعلون بالاختيار فالنَّصوص النَّقلية التي ظاهرها خلاف ذلك إنْ كانت هزيلة السَّند يسهل التَّخلص منها بالتشكيك فيها و القطعي الصُّدور يؤولْ لِمَا ثبتَ من القاعدة أنه هناك نصوص قرآنية تحتاج إلى التَّأويل لقوله تعالى ﴿و أُخَرُ مُتَشَابِهاتٌ فَأَمَا الذِيْنَ في قُلُوْبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَه .. وَمَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إلاّ الله وَ الْرَاسِخُونَ في العِلْمِ ...﴾ (ال عمران : ٧)) [١٠٤] . فيؤول المتشابهة ليحصل التوافقُ بين القرآن الكريم والسُّنَّةِ المطهَّرةِ وحكمِ العقلِ القاطع بعصمة الخليفة والامام(عليه السلام).

نتائج البحث

وصلَ الباحثُ الى عدةِ نتائجِ اكتشفها من خلال تتبع كلمات العلَّامة الحلِّي في بحثه القرآني في علم المحكم والمتشابه المتناثرة في مؤلفاته ومنها:

١- قلةُ المصنَّفات في المحكم والمتشابه في المدرسة الحلِّية.

٢- أغلب مباحث العلَّامة الحلِّي في المحكم والمتشابه توجد في كتابيه الالفين والايضاح ، وتحتاج الى شرحٍ وبيانٍ وهي تمثلُ أهمُ قواعدِ هذا العلم.

٣- تركيزُ العلَّامة في تأويل التشابه على الدليل العقلي أكثر من غيره لاقتضاء تأويل النَّص بحكمِ العقلِ الاجتهادي.

٤- ذهب العلَّامة الى القول بعمومية دلالة الراسخين في العلم وعدم تقييدها في خصوص أهل البيت عليهم السلام .

٥- الظاهر ذهاب العلَّامة الى القول بأن حقيقة التشابه ترجع الى المعاني والمصاديق ولا علاقة له بالألفاظ وإن كان بحد ذاته مجملا.

الهوامش

(١) العلامة الحلّيّ، خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال: ٤٥–٤٨.

(٢) الحلّيّ ، الحسن بن علي ،رجال ابن داود : ٧٨.

(٣) الأمين ، أعيان الشيعة : ٤ / ٨٩ .

(٤) ابن داود، رجال ابن داود: ٧٩ برقم ٤٦٦ .

(٥) المجلسي ، بحار الأنوار : ١٠٧ / ٦٢ .

(٦) الحسيني ، حسين عليّ ، الإمامة في فكر العلامة الحلّيّ: ١٧.

(٧) فخر المحققين ،الرسالة الفخرية :١٠.

(٨) العلامة الحلّيّ ، كتاب الالفين :١/ ١٩.

(٩) الأمين ، أعيان الشيعة : ٥ / ٣٩٧ .

(١٠) القمي عباس ، الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية : ١٢٦.

(١١) العلامة ، نهاية الوصول إلى علم الاصول :٥٢/١.

(١٢) رونلدسن ، دونالدسون او رونلدس (ت ١٩٥٨م) دكتوراه في اللاهوت ودكتوراه في الفلسفة وهو مستشرق انكليزي لديه دراسات حول الشيعة نشر كتاب عقيدة الشيعة في الامامة عام ١٩٣١م وبعد ذلك نشر كتاب المذهب الشيعي عام ١٩٣٣م . عمل مبشرًا في الإرسالية الأمريكية التبشيرية .

(١٣) رونلدسن ، عقيدة الشّيعة : ٢٩٥ .

(١٤) أمل الآمل ٢ / ٨٥، الأمين ،أعيان الشيعة ٥ / ٤٠٥.

(١٥) الخفاجي . ثامر كاظم . معجم المخطوطات الحلّيّة .

(١٦) الطباطبائي ، مكتبة العلامة الحلّيّ : ١٦٢.

(١٧) الأمين، أعيان الشيعة: ٥ / ٤٠٥.

(١٨) ظ :العلامة الحلّيّ ،الخلاصة الاقوال : ٤٦.

(١٩) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٢٠) رياض العلماء : ١ / ٣٦٦.

(٢١) الأمين حسن ، أعيان الشيعة : ٥ / ٣٩٦.

(٢٢) الخليل ، كتاب العين :٤١١/١.

(٢٣) ابن فارس ، معجم مقائيس اللغة : ٢ / ٩١.

(٢٤) ابن منظور: لسان العرب :١٤٣/١٢.

(٢٥) الاصفهاني ، مفردات الفاظ القرآن: ١٢٦.

(٢٦) ظ : لسان العرب : مادة (حكم) ٧٣/١٣.

(٢٧) الاندلسي ، أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير : ٣٩٦/٢

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) الطوسي ، التبيان ، ٢ ، ٣٩٥.
(٣٠) الاندلسي ، تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٩٦.
(٣١) العلامة الحلي، نهاية الوصول : ٢/ ٣٩٢.
(٣٢) الطوسي ، عدة الأصول : ١/ ٤٠٧.
(٣٣) الطبرسي ، مجمع البيان : ١/ ١٥.
(٣٤) ظ، الميرزا القمي، أبو القاسم بن محمد حسن، قوانين الأصول، ١٦٣.
(٣٥) الطباطبائي، محمد حسين، القران في الاسلام:٤٧.
(٣٦) ظ : مقاييس اللغة : ٥٢٦ ، مختار الصحاح : ٣٢٨.
(٣٧) لسان العرب : ١٢ / ٥٠٣ .
(٣٨) الطبرسي ، مجمع البيان :٢٣٩/٢.
(٣٩) متشابه القرآن ومختلفه:١٥/٢.
(٤٠) العلامة ، الالفين:١٦٠/١.
(٤١) العلامة الحلي، مبادىء الوصول الى علم الأصول: ١٥٤.
(٤٢) الطوسي العدة في الاصول : ١/ ٤٠٨.
(٤٣) الطباطبائي : تفسير الميزان :٣//٣٨.
(٤٤) البرهان في تفسير القرآن :٥٩٩/١.
(٤٥) مقاييس اللغة :١٧٣/١، والرغب الاصفهاني:٩٩.
(٤٦) لسان العرب :٣٤/١١، مادة أول.
(٤٧) الاحكام في اصول الاحكام :٥٠/٢.
(٤٨) الزرقاني ،مناهل العرفان في علوم القرآن:٤/٢ .
(٤٩) الميزان في تفسير القرآن :٤٩/٣.
(٥٠) التمهيد في علوم القرآن :٢٥/٣.
(٥١) الطوسي ، تفسير التبيان: ٤٠٤/١.
(٥٢) العلامة ،كشف المراد فس شرح تجريد الاعتقاد:٥٠٠.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه
(٥٥) العلامة الحلي ، كتاب الالفين : ١ / ١٦٠.
(٥٦) المصدر نفسه .
(٥٧) المصدر نفسه : ٢٠٠/٢ .
(٥٨) الصغير ،المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم :٢٣.
(٥٩) أخرج ذلك متواترا أئمة التفسير، والحديث، والتاريخ، وكذا تواتر نزول الآية الكريمة في يوم الغدير، وخطبة النبي صلى الله عليه وآله في هذا اليوم، بمحضر مائة ألف أو يزيدون، ونقلوا احتجاج أهل البيت، وكثير من الصحابة، فنقتصر

طلبا للاختصار على ذكر أقل القليل من كتبهم منها: شواهد التنزيل : ١ / ١٨٧، والدر المنثور : ٢ / ٢٩٨، وروح المعاني : ٦ / ١٦٨، وتفسير الطبري : ٦ / ١٩٨، والصواعق المحرقة : ٧٥.

(٦٠) الترمذي / سنن الترمذي :٤٣/١، النيسابوري:المستدرك:١٠٩/٣،الاربلي : كشف الغمة١٥٦/٢.

(٦١) العلامة الحلي ، نهج الحق وكشف الصدق: ١٧٣.منهاج الكرامة :١٧٧.

(٦٢) العلامة الحلي ، مفتاح الكرامة :١٧٨.

(٦٣) الموسوي ، الدكتور باسم جريو الموسوي ، العلامة الحلي واراؤه الكلامية :٩٥.

(٦٤) العاملي ، وسائل الشيعة : ١٤٨/١٨ .السيد المرتضى ،المحكم والمتشابه : ٥ .

(٦٥) العلامة الحلي ، الالفين :١ / ١٦٠.

(٦٦) المصدر نفسه: ١ / ١١٦.

(٦٧) المصدر نفسه: ١ / ١١٥ .

(٦٨) المصدرنفسه:١١٦/١.

(٦٩) السيد الرضي ، حقائق التأويل :٧.

(٧٠) المصدر نفسه :٨.

(٧١) المصدر نفسه :٩.

(٧٢) الحكيم ، علوم القرآن :٢٣١.

(٧٣) المرتضى ، آمالي المرتضى:٤٣٩/٢ .

(٧٤) المكي ، محمد بن احمد بن عقيلة ،الزيادة والاحسان في علوم القران:٢٢/٥.

(٧٥) العلامة .كتاب الالفين :٩١/٢.

(٧٦) ابن شهر اشوب ،متشابه القران ومختلفه:١١٥/٢.

(٧٧) الطيار ،أ. د. مساعد بن سليمان ،مقالات في علوم القرآن واصول التفسير :١٩٤/٢.

(٧٨) كتاب الالفين :٧٦/٢.

(٧٩) الجنابي ، الدكتور سيروان ، فكر ائمة أهل البيت فيحل اشكالات التفسيرية للنص القرآني :١٠، مؤسسة مسجد السهلة المعظم ، دار المتقين ، بيروت ط١ ،١٤٣٦هـ-٢٠١٥م .

(٨٠) المرتضى ،الامالي:٣٣٠/٢.

(٨١) العلامة ،الالفين:٢٠٢/٢.

(٨٢) العلامة ،المسائل المهنائية :٥١.

(٨٣) طرائف المقال : ٢ /٣٠٢.

(٨٤) الميزان في تفسير القرآن : ٣ /٢٣٠.

(٨٥) الحكيم ،محمد باقر، علوم القران:٢٣٠.

(٨٦) بصائر الدرجات، الصفار ١٩٥.

(٨٧) المصدر نفسه .

(٨٨) تفسير العياشي:١/ ١٥، رقم٦.

(٨٩) مصطفوي ،محمد ، المبادئ العامة لدرس القرآن وتفسيره :٢٢٠ .

(٩٠) الاعراجي ، أ ، د، ستار جبر ،منهج المتكلمين في فهم النص القرآني : ١٣٧.

(٩١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٤٤.

(٩٢) السيد الامين، أعيان الشيعة : ١/ ٥٩.

(٩٣) المرتضى ،الرسائل :١/ ١٢١.

(٩٤) د، باسم جريو،العلامة الحلي في آرائه الكلامية : ٩٥.

(٩٥) الاعرجي ،أ،د، ستار جبر، مناهج المتكلمين في فهم النص القرآني: ٩٦.

(٩٦) الفخر الرازي ، التفسير الكبير،١٤٧/٧.

(٩٧) المكي ابن عقيلة ،الزيادة والاحسان في علوم القران ،٢٧/٥ .

(٩٨) الخفاجي ، أ، د، عامر عمران، أضواء البيان في علوم القرآن :٥٩.

(٩٩) الطوسي ، التبيان : ٢ / ٣٩٦.

(١٠٠) كتاب الالفين :١٦٠/١.

(١٠١) الخفاجي ، أ، د، عامر عمران، أضواء البيان في علوم القرآن :٥٩.

(١٠٢) هو بشر بن مروان ؛لأنه لما توفي مروان بالشام استخلف عبد الملك فكتب عبد الملك إلى أخيه بشر بن مروان وهو بمصر يوليه العراق وذلك بعد قتل مصعب بن الزبير، توفي بشر بالبصرة سنة(٧٤هـ)، ظ: ابن عساكر ،تاريخ مدينة دمشق : ٦١ / ٢١٥.

(١٠٣) الطوسي ، تفسير التبيان ، ٢ / ٣٩٦.

(١٠٤) أ،د، باسم جريو ، الاراء الكلامية عند العلامة الحلي:٩٥.

المصادر

القرآن الكريم

- الاعرجي ،أ،د، ستار جبر حمود، مناهج المتكلمين في فهم النص القرآني، نشر العتبة العباسية المقدسة ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، كربلاء المقدسة ، ط١٤٣٨،١هـ –٢٠١٧.
- ابن شهر اشوب ، محمد علي (ت ٥٨٨هـ)،متشابه القران مختلفه، تحقيق :حامد المؤمن، الناشر :جمعية منتدى النشر ، النجف ، طباعة :مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ،ط١،سنة ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.
- ابن فارس ابو الحسن احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: د. محمد عوض مرعب و فاطمة محمد اصلان ، نشر: دار احياء التراث العربي، بيروت ، سنة ١٤٢٩هـ ،٢٠٠٨م.
- ابن منظور، محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي (ت ٧١١هـ). لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ط١،سنة: ١٤٢٦هـ .
- الاربلي ابي الحسن علي بن عيسى بن ابي الفتح(ت ٦٩٢هـ)، كشف الغمة في معرفة الائمة ، نشر: دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت،ط٢،سنة: ١٩٨٥م.
- الامين ، سيد محسن (ت ١٣٥٢هـ)،أعيان الشيعة، تحقيق ،دار التعارف للمطبوعات بيروت . ط ٥، سنة :١٤٢٠هـ.
- ابن حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الاندلسي (ت٧٤٥ هـ)،. تفسير البحر المحيط. تحقيق: عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ٣.سنة١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- باسم باقر يعقوب جريو(ت١٤٣٧هـ)، العلامة الحلي في آرائه الكلامية، رسالة ماجستير الطالب باسم باقر جريو لمجلس كلية التربية في جامعة بغداد ١٩٩٣م.
- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي ، تحقيق :عبدالوهاب عبد اللطيف، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، ط١، سنة ١٩٨٠م .
- الحسكاني ، الحافظ عبيدالله بن عبدالله بن احمد النيسابوري(ق/ ٥ هـ)شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي ،نشر: مجمع إحياء الثقافة الاسلامية، قم المقدسة ، ط٣،سنة :١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- الجراح ، أ، د، خولة مهدي شاكر ،تطور البحث القرآني من الطبري (ت ٣١٠هـ)حتى الطبرسي (ت ٥٤٨هـ): اطروحة دكتوراه قدمت لجامعة الكوفة كلية الفقه سنة ١٤٣٢هـ.
- الجوهري ، اسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: احمد عبدالغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين، بيروت ، ط ٤، سنة ١٩٩٠م.
- الخاقاني ، علي (ت ١٤٠٠هـ) شعراء الحلة او البابليات ، نشر: دار البيان ،بغداد ،ط١،سنة ١٣٩٥هـ ،١٩٧٥م .
- الخفاجي ، أ.د. عامر عمران، أضواء البيان في علوم القرآن ، نشر: مؤسسة دار الصادق الثقافية ،بابل، الحلة ،ط١،سنة:١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.
- الخفاجي ، عامر عمران ، الوافي في تاريخ القران وعلومه ،مؤسسة دار الصادق الثقافية ،بابل ،ط١ ، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

- الخفاجي ،الدكتور ثامر كاظم ،معجم المخطوطات الحلية، نشر :مركز تراث الحلة ،العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، ط١،سنة :١٤٣٦هـ -٢٠١٤م.
- الفراهيدي الخليل بن احمد (ت ١٧٥هـ).،كتاب العين، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي:ط١، نشر: مطبعة باقري قم المقدسة ،سنة ١٤١٤هـ .
- فخر المحققين محمد بن الحسن (ت ٧٧١هـ)، الرسالة الفخرية :١٠. تحقيق: صفاء الدين البصري، نشر: مجمع البحوث الاسلامية ، مشهد المقدسة ، ط١ ، السنة :١٤٣٦هـ .
- الاصفهاني ، مفردات الراغب (ت ٥٠٣هـ) ، تحقيق : ابراهيم شمس الدين ، نشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣، سنة : ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م..
- السبزواري ، عبد الاعلى(ت ١٤٠٢هـ) تفسير مواهب الرحمن.نشر: مطبعة نكين ،قم ، سنة :١٤٢١هـ -٢٠١٠م .
- السمعاني ، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ) تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، نشر: دار الوطن، الرياض – السعودية،ط١ ،سنة : ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الصالح صبحي إبراهيم (ت ١٤٠٧ هـ)، مباحث في علوم القران نشر : دار العلم للملايين ، بيروت ،ط١٠،سنة ١٩٧٧م .
- الصغير ،أ، د. محمد حسين .محاضرات في علوم القران محاضرة طلبة الدراسات العليا .نقلا عن المقداد السيوري وجهوده التفسيرية .
- الطباطبائي،محمد حسين(ت ١٤٠٢هـ) ، الميزان في تفسير القرآن تحقيق : الشيخ حسين الاعلمي، نشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، ط ١سنة ١٩٩٧م.
- الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة علماء الناشر: مؤسسة الاعلمي بيروت ، سنة ١٩٩٥م.
- الطوسي محمد بن الحسن ،تفسير التبيان، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي نشر : الاميرة للطباعة والنشر، ط١،سنة:١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- الطوسي ، ابو جعفر محمد بن الحسن ،عدة الاصول ، تحقيق محمد رضا الانصاري القمي، قم المقدسة ، ط١ ، سنة ١٤١٧هـ .
- الطيار ،أ. د . مساعد بن سليمان ،مقالات في علوم القرآن واصول التفسير :١٩٤/٢.نشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية ، الرياض ، ط٢، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- المحقق الحلي جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعدي الهذلي (ت ٦٧٢ هـ). معارج الاصول، تحقيق: محمّد حسين الكشميري، ، نشر: مطبعة سرور، قم ، ط١،،سنة: ١٤٢٣ هـ.
- العلامة الحلي، ابو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)، مبادئ الوصول لعلم الاصول ،تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال ، نشر: دار الاضواء – بيروت،ط٢،سنة: ١٩٨٦م.
- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة ، نشر: مؤسسة عاشوراء ، قم ، ط١، سنة : ١٤٢٩هـ .
- نهاية الوصول الىٰ علم الأصول تحقيق: إبراهيم البهادرلي، نشر: مؤسسة الإمام الصادق ، قم ،ط١،سنة:١٤٢٥هـ.

- كتاب الالفين الفرق بين الصدق والمِينَ، تحقيق: المؤسسة الاسلامية للبحوث والمعلومات، قم المقدسة ، ط١،سنة ١٤٢٣هـ.
- نهج الحق وكشف الصدق ، تعليق :الشيخ على عين الله الحسني الارموي ،نشر :دار الهجرة ،قم ،ط٤،سنة ١٤١٤هـ.
- خلاصة الاقوال في معرفة الرّجال، تحقيق: السيخ جواد قيومي ، نشر: مؤسسة نشر الفقاهة ،قم المقدسة ، ط٤، سنة ١٤٣١هـ.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ،تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الاملي ، نشر : مؤسسة النشر الإسلامي .قم ،ط١٣،سنة ١٤٣٢هـ
- العاملي ،محمد بن الحسن الحر (ت ١١٠٤هـ). وسائل الشيعة لتحصيل احكام الشريعة ، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام ،بيروت ، ط١،سنة: ١٩٩٣م.
- الحلّيّ ، الحسن بن علي (ت ق ٨هـ) ، رجال ابن داود : ٧٨ ، تحقيق : محمّد صادق آل بحر العلوم ، نشر : منشورات المطبعة الحيدرية – النجف الأشرف .
- العياشي ، محمد بن مسعود بن عياش ، تفسير العياشي . تحقيق: العلامة سيد هاشم المحلاتي: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- الكتبي ،ابن شاكر، محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤هـ) فوات الوفيات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، نشر: مكتبة النهضة؛ القاهرة ،ط ١سنة ١٩٥١م.
- المرتضى علم الهدى، علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ)، رسائل الشريف المرتضى ، اعداد: السيد مهدي الرجالي، تقديم واشراف: السيد احمد الحسيني، نشر: منشورات دار القران الكريم – قم المقدسة ، سنة :١٤٠٥هـ .
- رسالة المحكم والمتشابه، نشر: مجمع البحوث الاسلامية، مشهد ، ط٢، ١٤٣٢هـ.
- المكي ، محمد بن احمد بن عقيلة ،(ت ١١٥٠هـ) الزيادة والاحسان في علوم القران:٢٢/٥.تحقيق:مجموعة علماء ،نشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية ، الرياض ،ط ٢ ،سنة ١٤١٦هـ –٢٠١٥م.
- محمد مصطفوي ، المبادىء العامة لدرس القران وتفسيره: ١٩٦، مركز الحضارة للتنمية الفكر الاسلامي سلسلة الدراسات القرانية .بيروت ،ط١، سنة ٢٠١٢م.
- المظفر ، محمد رضا (ت ١٣٨٣هـ)، أصول الفقه : ٣ /١١١. نشر :انتشارات اسماعيليان ،قم المقدسة ،ط١٢،سنة ١٤٢٥هـ.
- النيسابوري ،ابو عبدالله ،محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، ط٢ ، سنة : ١٤٢٢هـ .

research results

1- Lack of school in the school district Court and similar .

2- Concentrating the investigations of the mark ornaments in the arbitrator and similar in the books of the millennium and clarification .

3- the focus of the mark in the detection and raise the similarity on the mental evidence more than others to require the interpretation of the text by reason.

4- There is no synonym between total and similarity, but between them a general proportion, especially the face of understanding they meet in the status of the secret.

5- apparent that the mark ornaments agree Tabatabai in that the similarity is due to meanings and mysticism has nothing to do with the words, but in itself a total.